14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الجمعة 5 يونيو 2009 م - العدد (14490) السنة الحادية و الأربعون
Email: 14october@14october.com

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

رئيس الوزراء في اختتام المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بالمحويت :

كل القضايا والمشاكل المطروحة في المؤتمر ستكون موضع اهتمام ورعاية القيادة السياسية والحكومة

الوطن اليمني أصبح بوحدته كبيراً وعظيماً وأصبحنا بالوحدة والديمقراطية موضع إعجاب وتقدير الجميع

في البيان الختامي:

ندعو إلى استكمال الصلاحيات والتفويضات المالية والإدارية للمحليات التي أكد عليها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

المحويت /سبأ:

اكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور/علي محمد مجور الاهمية الكبيرة لانعقاد المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية بالمحافظات والتي تجسد مدى التطور الذي يشهده العمل المؤسسي في إطار السلطة المحلية والتي تعتبر منجزاً مهماً وتاريخياً لوحدتنا المباركة التي تأكدت في ظلها المسيرة الديمقراطية الحرة والتنمية الوطنية العادلة والشاملة فضلاً عن التجسيد المؤسسي المعبر عن حقوق الإنسان والحريات العامة .

وقال مجور اثناء مشاركته في فعالية اختتام اعمال المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة المحويت أمس ان هذه المؤتمرات تحمل عنواناً رائعاً لمسيرة العمل السياسي والديمقراطي والمشاركة الشعبية الحقيقية لمجتمعنا اليمني الجديد الواعد عطاؤها بالخير والنماء والازدهار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي, لافتا إلى أن هذه المؤتمرات من شأنها ان تعزز مخرجات المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية وجعله اكثر قابلية للتطوير .

وثمن رئيس مجلس الوزراء حسن التنظيم لهذا المؤتمر وماقامت به السلطة المحليه واللجنة التنسيقية للمؤتمر الفرعي بالمحافظة من جهود كبيرة لضمان انجاح مهام هذا الموتمر .. مؤكدا ان جميع القضايا والمشاكل التي تم طرحها في المؤتمر ستكون موضع اهتمام ورعاية القيادة السياسية والحكومة وسيتم معالجة تلك القضايا والهموم والمشكلات التي شخصها المؤتمر الفرعي.

وأشار الى ان الوطن اليمني بوحدته اصبح كبيرا وعظيما وأصبحنا بالوحدة والديمقراطية موضع اعجاب وتقدير وانبهار الجميع, وعلينا أن ندرك هذه الحقيقة ونحرص على الحفاظ على الوحدة ومنجزاتها ومكاسبها الغالية .

وطالب رئيس الوزراء السلطة المحلية بالمحافظة بدراسة السبل الكفيلة بتنمية حجم الموارد المحلية وتحصيلها على نحو امثل بما يعزز من عملية التنمية في مختلف المديريات .

واكد على الدور الرئيسي للجمعيات في القضاء على الاختلالات القائمة في العملية التربوية والتعليمية ولا سيما ما يتعلق بموضوع المعلمين المنقطعين واحلال البدلاء المؤهلين من ابناء المحافظة .

وشدد الدكتور مجور على ان نظام السلطة المحلية واسع الصلاحيات يبدأ بالتنفيذ السليم للامركزية المالية والادارية في المديريات وانهاء مركزية المحافظة .

مشيرا الى امكانية النظر في حالات الضمان الاجتماعي في المحافظة بالارتكاز على المعايير المقرة من قبل صندوق الرعاية الاجتماعية .. مؤكدا حرص الدولة على تعزيز التنمية وزيادة حجم المشاريع التنموية في مختلف المجالات .

وكانت الجلسة الختامية للموتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة المحويت قد كرست لمناقشة تقارير نتائج جلسات اللجان التخصصية حول التقرير العام وتقرير لجنة رؤية الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي فيما يتعلق بالبحث عن منظومة تشريعية متكاملة لعمل المجالس المحلية, و تقرير لجنة التنمية .

هذا وقد صدر عن الموتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بالمحويت بيان ختامي أكد تمسك أبناء محافظة المحويت بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الحزبية بالوحدة اليمنية كونها تمثل العزة والقوة والاستقرار للوطن ، وتشهد بذلك الانجازات العظيمة والمكاسب الغالية والهامة التي تحققت للوطن اليمني الواحد والتي ما كانت لتتحقق ألا بفضل الوحدة المباركة .

ودعت التوصيات إلى ايلاء المحافظات الشحيحة في مواردها المزيد من الدعم المركزي والرأسمالي حتى تصبح قادرة على تحقيق المشاريع والخدمات الاساسية التي تفتقر إليها .

وأشار البيان الى ضرورة مراعاة المعايير المحددة في قانون السلطة المحلية رقم(4) لسنة 2000م عند عملية توزيع مخصصات الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة على المحافظات مع مراعاة الظروف الطبيعية.

وأعتبر المؤتمرون الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي خطوة قوية وجريئة نحو تحقيق حكم محلي واسع الصلاحيات .

ودعت التوصيات الى الأخذ بالملاحظات والمقترحات حول وثيقة الإستراتيجية التي ستقدمها المؤتمرات الفرعية ورفعها إلى مجلس الوزراء لإجراء التعديلات التي تساعد على تطوير الاستراتيجية بناء على تلك المقترحات.

وفيما يتعلق بجانب التنمية طالب البيان بضرورة استكمال احتياجات المحافظة من مشاريع الطرق الاسفلتية لتشمل بقية مناطق المحافظة والاهتمام المستمر بعملية الصيانة لهذه الطرق والأخذ بعين الإعتبار عند تصميم الطرق الداخلية ايجاد منافذ لتصريف مياه الامطار والسيول والتقيد بالمواصفات الفنية المعتمدة لتنفيذ هذه المشاريع وتفعيل دور الرقابة على اعمال تنفيذ هذه الطرقات وإعطاء المحافظة الصلاحيات الكاملة في الإشراف على هذه المشاريع وتزويدها بالعقود الموقعة من المقاولين.

ودعا البيان الى استكمال ربط بقية المديريات والمناطق والعزل بالشبكة الكهربائية المركزية ومعالجة مشاكل الاطفاءات والانقطاعات المستمرة في خدمات الكهرباء .

وحث البيان على إنشاء المزيد من السدود والحواجز المائية وفي مقدمتها سد الخملوع العظيم بمديرية بني سعد تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية لما لهذا السد من أهمية كبيرة في التنمية الزراعية بالمحافظة.

وطالب البيان بالاهتمام بتطوير برامج الارشاد الزراعي ومكافحة الآفات الزراعية وحماية الثروة الحيوانيه من الافات المرضيه وفي مقدمتها آفة الدودة الحلزونية.

كما طالبوا بضرورة انشاء اذاعة محلية للمحافظة تنفيذا لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية لما لذلك من اهمية في نشر وتنمية الوعي لدى المواطنين.

وأشار البيان في محصلته النهائية الى الدور العظيم الذي لعبته دولة الوحدة خلال فترة ال19سنة الماضية والتي حفلت بانجازات ومكاسب وطنية عظيمة وغالية لبت جل طموح وغايات وتطلعات ابناء شعبنا اليمني .

وكان المؤتمر والذي شارك فية نحو 400مشارك ومشاركة من اعضاء المجالس المحلية ومسئولي المكاتب التنفيذية والجمعيات والمنظمات والشخصيات الاجتماعية والبرلمانية ورجال الامن والقضاء قد ناقش على مدى يومين عدداً من التقارير وأوراق العمل تضمنت البرنامج الوطني لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، وتقرير بالإنجازات التنموية التي حققتها المجالس المحلية، والتحديات التنموية المستقبلية، ودراسة الجوانب المتعلقة بتخطيط وإدارة التنمية المحلية، وتحسين الموارد المالية.

كما ناقش المشاركون المشكلات والإختلالات التي تواجه أجهزة السلطة المحلية في ظل قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م ، والقضايا التي تعاني منها السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات نتيجة لتعارض بعض القوآنين النافذه مع قانون السلطة المحلية والمشاكل والقصور في أداء بعض الأجهزة التنفيذية والخدمية خاصة في مجالات التربية والتعليم والصحة والكهرباء والتوظيف وغيرها من المشاكل والهموم التي يعاني منها ابناء المحافظة .

هذا وقد رفع المشاركون في المؤتمر في ختام اعماله اسمى آيات التقدير والاحترام لفخامة الرئيس الوحدوي المناضل علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، على ما يوليه من اهتمام كبير لمحافظة المحويت وحرصه على كل ما من شأنه رقي المحافظة .

وبارك المؤتمرون خطوات القيادة السياسية لتفعيل الحوارات الايجابية في اطار سقف الوحدة اليمنية مع التأكيد على دور الجميع في الحفاظ على المكتسبات الوحدوية والسلم الاجتماعي ونسيج المجتمع الواحد .

وأكدو ان وحدة اليمن ارضا وانسانا قدر ومصير كل يمني باعتبارها مصدر قوة وعزة وكرامة كل يمني وعنوان احترامه .

وأبوا استعدادهم تقديم الغالي والنفيس للحفاظ عليها باعتبارها صمام امن واستقرار وتقدم اليمن .

كما أكد المؤتمرون التأييد الكامل للدور الرائد والوحدوي للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وجدد المؤتمرون الدعوة الى الاصطفاف الوطني حول قيادته الوحدوية لمواجهة التحديات الراهنة وتعزيز عوامل الامن والاستقرار والسلام الاجتماعي.

واكدوا على الالتزام المبدئي بالثوابت الوطنية كخطوط حمراء والمتمثلة في النظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية.

واعتبر المؤتمرون كافة الدعوات الانفصالية والطائفية والمناطقية والسلالية جريمة لاتقل بشاعتها عن كافة الانشطة التخريبية التي تمس امن وسلامة وحياة المواطنين واستقلال الوطن.

كما اعتبروا كافة انواع التظاهرات الفوضوية واعمال الشغب والاعتداء على الاموال والممتلكات العامة والخاصة اعمالا تخريبية منافية للشرع والقانون.

وثمنوا كل المواقف الوطنية الشجاعة التي تدافع عن الثورة والوحدة ، مجددين وقوفهم مع الارادة السياسية الوحدوية الصلبة لقائد مسيرة الوحدة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ودعوته الى الاصطفاف والتلاحم الوطني وتعزيز اجواء الامن والاستقرار والسلم الاجتماعي .

المؤتمر الفرعي الأول للمجالس المحلية بمحافظة حجة يختتم أعماله بعدد من التوصيات :

ضرورة تعديل القوانين واللوائح التي تتعارض وتشريعات السلطة المحلية

التأكيد على أن الوحدة الوطنية محروسة بصمود الشعب اليمني

حجة / سبأ:

اختتمت أمس في محافظة حجة أعمال المؤتمر الفرعي الأول للمجالس المحلية بمشاركة 1378 مشاركا من أعضاء المجالس المحلية والنواب والشورى والشخصيات الاجتماعية والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة.

وأوصى المشاركون في المؤتمر الذي أستمر يومين برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي ومحافظ حجة فريد أحمد مجور بضرورة تعديل القوانين واللوآئح التي تتعارض مع المنظومة التشريعية للسلطة المحلية والوقوف على بعض المواد المخصصة في صرف اعتمادات الصناديق للسلطة المحلية التي أعاقت السلطة المحلية عن صرف مساهمة الصناديق في الأوجه المحددة لها دون مراعاة متطلبات الواقع العملي.

وأكدوا أهمية رفع سقوف آلمناقصات الممنوحة للوحدات الإدارية بحيث تكون صلاحيات لجنة المناقصات المحلية بالمحافظة لا تقل عن السقف الممنوح للوزراء،ولجنة المناقصات في المديريات لا تقل عن السقف الممنوح للمحافظة حاليا، والإسراع في استكمال البنية التنظيمية والتحتية للوحدات الإدارية بفتح فروع الأجهزة التنفيذية اللازمة التي تمكن السلطة المحلية من القيام بمهامها وتزويدها بالكوادر المؤهلة والإمكانات المادية اللازمة لتشكيل تلك الفروع وأدائها لوظائفها.

كما أوصى المشاركون بضرورة إعادة النظر في النظم واللوائح الانتخابية بحيث تضمن وصول الذين يستشعرون أمانة المسئولية والواجب تجاه المواطنين إلى المجالس المحلية، إلى جانب تنمية الوحدات الإدارية.

وشددوا على أهمية تنمية القوى البشرية من خلال تدريب كوادر وقيادات أجهزة السلطة المحلية في إطار رؤية شاملة ومتكاملة قائمة على نتائج المسوحات والدراسات العلمية لاحتياجات التدريب ومجالاته المطلوبة وبما يؤهلها للقيام بمهامها المختلفة في عملية التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المحلية في الوحدات الإدارية مع العمل على تخصيص اعتمادات مالية سنوية كافية.

ولفتوا الى أهمية زيادة الدعم المركزي بناءً على معايير وأسس عادلة - لمواجهة ما تعانيه هذه المحافظة من قلة الدعم والتوزيع العادل للمشاريع والمخصصات المالية بما يحقق تنمية متوازنة على المستوى المحلي والوطني .

وطالبت توصيات المؤتمر بإعادة النظر في الوضع الراهن فيما يتعلق بموارد الوحدات الإدارية بما يمكنها من الحصول على مصادر إيرادية لرفد قدراتها التمويلية بحيث تشمل رسوم التحسين على المنتجات المحلية خصوصا في المحافظات التي لا توجد فيها مصانع للمنتجات .

كما طالبت وزارة الإدارة المحلية بتحقيق التنسيق الفعال بين الوحدات الإدارية في المحافظات والوزارات في المركز،وبما يمكن هذه الوحدات من تنفيذ برامجها الاستثمارية وتجاوز الصعوبات التي تواجهها في التعامل مع العديد من الوزارات وخصوصا المالية وبالذات فيما يتعلق بالإنفاق على المشاريع.

وأشارت التوصيات إلى أهمية توفير متطلبات ومستلزمات تطبيق نظام الانتقال إلى الحكم المحلي كامل الصلاحيات من حيث توفير البنية التحتية من مبان ومنشآت وتزويدها بالكوادر المؤهلة والمستلزمات الفنية وبما يكفل إحداث تنمية مجتمعية متوازنة .

ولفتت إلى ضرورة الوقوف بمسئولية أمام كل الصعوبات والعراقيل التي تعيق عملية التنمية والتطور وتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات العامة للمجالس المحلية السابقة التي لم تنفذ، إلى جانب حسم الوضع القانوني والمؤسسي للوحدات الفنية في المحافظة تنفيذاً لقرارات الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء والمحافظين لما تحتله هذه الوحدات من أهمية في مساعدة المجالس المحلية على القيام بوظائفها الإدارية والتنموية والرقابية والفنية .

وكذا تمكين أجهزة السلطة المحلية من ممارسة دورها في الإشراف على تنفيذ المشاريع المموّلة مركزياً وتزويد المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية بوثائق تنفيذ تلك المشاريع والتوقيع على تقارير الإنجاز، ووضع آلية تكاملية تكفل مشاركة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عمليات تنفيذ تلك المشاريع .

وشدد المشاركون في المؤتمر على ضرورة حصر جميع الأوعية الايرادية المتاحة في كل وحدة إدارية بما في ذلك جهات التحصيل والقائمون على التحصيل لتكوين قاعدة بيانات وتطويرها بما يستجد ووضع الآلية اللازمة لتنفيذ ذلك واستكمال الهيكل التنظيمي لدواوين المديريات وخاصة إدارات رقابة تحصيل الموارد .

ونوهوا بأهمية الاعتماد على الموظفين الرسميين ذوي المؤهلات وتدريب الهيئات الإدارية وجهات التحصيل والموظفين القائمين على التحصيل بشكل متواصل، إلى جانب رفع تقارير شهرية بهذا الشأن عبر فروع مكاتب المالية

وأقر المشاركون تكليف الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة بالنزول الميداني لتقييم أداء المديريات وإجراء الرقابة الدورية على مستوى تحصيل وتنفيذ حملات توعوية عبر الإذاعة المحلية بخصوص تحصيل الموارد باعتبارها أساس التنمية المحلية، وكذا إلزام المؤسسات الخدمية بتوريد الرسوم المحلية المتراكمة منذ سنوات واعتماد حوافز مشجعه للمحصلين.

وشددوا على ضرورة توريد عائدات حاصلات الأراضي الزراعية الحكومية للحسابات المحلية للمجالس المعنية وإعادة تقدير قيم عقود الإيجارات بشكل نسبي ووفقاً لظرف الزمان والمكان، ومتابعة توريد المدورات المرحلة لدى أمناء الصناديق والمحصلين لتصنيف وجدولة البواقي الزكوية وفقاً وظروف نشوئها ودراسة إمكانية المحصل منها وشطبه على ضوء قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

وكذا إعادة تقييم وضع ضرائب القات بجميع الأسواق، وتوريد زكاة كبار المكلفين الواقعين في نطاق المحافظة ضمن موارد المحافظة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (224) بشأن زكاة كبار المكلفين، الى جانب إقرار شراء جهاز الأشعة المقطعية وجهاز الرنين المغناطيسي للحاجة إليهما باعتبارهما أولوية هامة من الإعتمادات المحلية.

وأكد المشاركون في توصياتهم على ضرورة الاهتمام بقطاع الشباب والمبدعين والمثقفين و تحصينهم من الأفكار الدخيلة والهدامة وتثقيفهم بثقافة المحبة والإخاء والبناء والتسالم وإيجاد فرص العمل للحد من البطالة، ومواصلة الاهتمام بإشراك المرأة في مختلف مؤسسات ومرافق الوحدات الإدارية والعمل على تنمية قدراتها لتكون شريكا رئيساً في التنمية المستدامة والعمل على رفع مستوى التحاق الفتاة بالتعليم .

كما أكدوا ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة والحازمة للحفاظ على المياه ومنع إستنزافها والتوسع في بناء السدود والحواجز المائية وإيجاد قناة تحويلية في وادي لاعة بمنطقة بني قيس، والحفاظ على البيئة وإعطائها الأولوية في خطط المحافظة للمرحلة القادمة حلاً لمشكلة المياه، وكذا تطوير البنية الأساسية للنشاطين السياحي والسمكي والأنشطة المرتبطة بهما، والحفاظ على الآثار والموروث الشعبي والمواقع التاريخية بالمحافظة.

وطالب المؤتمرون بالتسريع في إنشاء البنية التحتية لجامعة حجة وتوفير الدعم المالي الكافي للتنفيذ واتخاذ الإجراءات العملية لفتح فرع المعهد الوطني للعلوم الإدارية بهدف بناء وتنمية قدرات كوادر السلطة المحلية، الاهتمام بالاستثمار والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تزخر بها المحافظة.

وأكد المشاركون في اختتام مؤتمرهم الفرعي على أن الوحدة الوطنية هي عنوان الكرامة والمستقبل الزاهر وأنها راسخة رسوخ الجبال ومحروسة بإرادة الله وصمود جماهير الشعب الأبية وأنها قدر ومصير الشعب اليمني العظيم كونها حققت آمال وطموحات الشعب المتطلع دائما نحو آفاق جديدة للتنمية والحرية والديمقراطية.

وأدان المشاركون الأعمال التخريبية والإرهابية التي تقوم بها العناصر الخارجة على النظام والقانون والهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار وإقلاق السكينة العامة وإعاقة التنمية .

مطالبين الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية الرادعة في ضبطهم وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ونصوص وأحكام القوانين واللوائح والأنظمة النافذة ... مثمنين جهود فخامة رئيس الجمهورية وحرصه وحكمته في التعامل مع هذه الأحداث وكذا دور القوات المسلحة والأمن والمواطنين الشرفاء في التصدي لتلك الأعمال الإرهابية والتخريبية .

وكان المؤتمر قد استعرض نتائج ومخرجات أعمال مجموعات العمل، والنقاشات المستفيضة وأقر كافة الأدبيات والوثائق المقدمة.